

Distr.: General
28 November 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد سكينر - كلي أرناليس (غواتيمالا)
لاحقاً: السيد براكيبي (نائب الرئيس) (موناكو)

المحتويات

البند ٢٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-17543 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٢٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/73/455)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في (A/73/63-E/2018/8) و A/73/320 و A/73/320/Corr.1 و A/73/320/Add.1 و (A/73/320/Add.1/Corr.1)

١ - السيدة بارتيليمي (مديرة مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٨ (A/73/63-E/2018/8) وقالت إنها تود أن تسلط الضوء على اتجاهات التمويل الرئيسية الواردة في التقرير.

٢ - أولاً، بلغ مجموع المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ٢٩,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٦، ما يمثل زيادة نسبتها حوالي ٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. كما ازدادت المساهمات الأساسية بنسبة ٥ في المائة، مما ينهي سنتين متتاليتين من الانخفاض في التمويل الأساسي. ومنذ عام ٢٠٠٢، ازداد تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكثر من الضعف، مع أخذ التضخم والفروق في أسعار الصرف في الاعتبار. غير أن نسبة المساهمات الأساسية بلغت أدنى مستوياتها على الإطلاق بنسبة ٢١,٧ في المائة من إجمالي التمويل في عام ٢٠١٦. وأضافت إن اتفاق التمويل المقترح من الأمين العام يرمي إلى معالجة هذا الاتجاه المتسهم بالارتفاع الكمي والانخفاض النوعي من خلال استهداف تمويل أفضل نوعية وأكثر مرونة.

٣ - ثانياً، ازداد التمويل اللازم للأنشطة المساعدة الإنسانية بسرعة مقارنة بتمويل الأنشطة الإنمائية. ولأن تمويل المساعدة الإنسانية يميل إلى أن يكون مخصصاً أساساً بحكم طبيعته، فقد أسهمت تلك الزيادة في انخفاض الحصة من الموارد الأساسية.

٤ - ثالثاً، حثت مرارا قرارات الجمعية العامة بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على استكشاف الخيارات المتاحة لتوسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة

وتنوعها. وفي عام ٢٠١٦، بلغت المساهمة المقدمة من أربعة مانحين فقط نسبة ٥٤ في المائة من مجموع المساهمات الواردة من الحكومات. وأضافت أن الاعتماد الكبير على عدد محدود من الجهات المانحة جعل منظومة الأمم المتحدة شديدة التأثر بالتغيرات المحتملة في سياسات أي من البلدان الأكثر مساهمة.

٥ - رابعاً، لقد جعل التمويل غير الأساسي المخصص لأغراض معينها من الصعب تخصيص الموارد بصورة استراتيجية. وعلى النقيض من ذلك، فإن لصناديق التمويل الجماعي المواضيعية والمشاركة بين الوكالات سجلاً ثابتاً في تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة. وللاستفادة من وفورات الحجم وتمكين الصناديق من أن تعمل بوصفها مراكز ثقل وتوليد المزيد من الاتساق على نطاق المنظومة، أشارت التقديرات إلى أنه ينبغي توجيه ما لا يقل عن ١٥ في المائة من النفقات غير الأساسية عن طريق صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات. ويقل المستوى الحالي عن ٥ في المائة.

٦ - وأضافت أخيراً إن معظم النفقات في البلدان المستفيدة من البرامج يتركز في عدد قليل من البلدان، كما تتركز الحصة الأكبر من الأنشطة التنفيذية في أفريقيا. وختمت قائلة إن النفقات في أقل البلدان نمواً بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق، ولكنها انخفضت كحصة من مجموع النفقات على الصعيد القطري، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى تزايد النفقات في مجال العمل الإنساني في البلدان المتوسطة الدخل بسبب الأزمات في الجمهورية العربية السورية والعراق.

٧ - الرئيس: وجه الانتباه إلى مذكرة الأمين العام التي يجيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض متطلبات تقديم التقارير إلى الجهات المانحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة" (A/73/320 و A/73/320/Corr.1)، ومذكرة الأمين العام التي يجيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض متطلبات تقديم التقارير إلى الجهات المانحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة" (A/73/320/Add.1) وللأسف، لم تتمكن الجهات المقدمة لتلك التقارير من تقديمها بسبب تضارب المواعيد. إلا إن نسخاً من بيانها أتيحت عبر بوابة اللجنة للخدمات المفورة للورق والبوابات الإلكترونية للوفود e-deleGATE للأغراض المرجعية.

على الصعيدين الوطني والإقليمي. فعلى سبيل المثال، أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ النظام الإقليمي المتكامل للإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة في أفريقيا وآسيا، الذي يمكّن من جمع المعلومات بتكلفة منخفضة، ولا سيما فيما يتعلق بالمخاطر العالية الأثر والمنخفضة التوتيرة. وعمل العديد من البلدان في شراكات مع كيانات مختلفة تابعة للأمم المتحدة لإنشاء مراكز امتياز وصناديق استئمانية مكرسة لتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢ - واستطرد قائلاً إن الأمين العام كان قد طلب إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب العمل على تنسيق إعداد استراتيجية على نطاق المنظومة وتنظيم اجتماعات منتظمة مشتركة بين الوكالات لتبادل المعارف والخبرات ونشر المعلومات بشأن أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب لكل من كيانات الأمم المتحدة. ومضى قائلاً إن المكتب قد عقد بالفعل اجتماعين لهذا الغرض.

١٣ - وأكد أن الأمين العام شجع أيضاً كيانات الأمم المتحدة على المساعدة في توجيه الخبرات المجمعية لمجامع الفكر فيما بين بلدان الجنوب وشبكات الخبراء نحو مواصلة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال التعاون على المستويين الوطني ودون الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، أوصى بأن تقدم منظومة الأمم المتحدة إسهامات موضوعية لإثراء المناقشات بين الدول الأعضاء تحضيراً لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر عقده في بوينس آيرس عام ٢٠١٩.

١٤ - السيدة كاميوكا (مفتشة بوحدة التفتيش المشتركة): عرضت مذكرة الأمين العام (A/73/311) التي يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التقرير المرحلي بشأن التوصيات الواردة في استعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2018/2) وقالت إن التقرير أعد وفقاً لقراري الجمعية العامة ٢٤٤/٧١ و ٢٣٧/٧٢، وهو يقدم استعراضاً للتقدم الملحوظ الذي أُحرز في تنفيذ التوصيات الـ ١٢ الواردة في التقرير السابق للوحدة (JIU/REP/2011/3).

١٥ - ومضت تقول إنه منذ صدور ذلك التقرير لوحدة التفتيش المشتركة عام ٢٠١١، أُحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ التوصيات الـ ١٢. وقدم إطار للسياسة العامة على نطاق المنظومة وتعريف تنفيذية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد أنشأت معظم كيانات الأمم المتحدة المشمولة بالاستعراض وحدات أو جهات تنسيق في المقر مكرسة ومحددة للتعاون فيما بين بلدان

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية (A/73/311 و A/73/311/Add.1 و A/73/321 و A/73/376 و A/73/383)

٨ - السيد إزران (نائب مدير السياسات والشركات الاستراتيجية بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قدم تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/73/321) وقال إن التقرير يركز على الدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمبادرات الدول الأعضاء للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاتفاقات الدولية المتصلة بها خلال فترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨.

٩ - واعتبر أن التعاون بين بلدان الجنوب أحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدماً على الصعيد العالمي في جميع المجالات. وإلى جانب التعاون الثلاثي، كان للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دور حفاز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقال إن العديد من كيانات الأمم المتحدة واصل تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جهوده في مجال التنفيذ، بما في ذلك من خلال اعتماد سياسات وبرامج تستند إلى الموارد المتاحة في العالم النامي، مثل الخبرات والتجارب والتكنولوجيا.

١٠ - وأردف قائلاً إن البلدان النامية أعربت عن الرغبة في التعجيل بالتنمية المستدامة وفقاً لشروطها. واستجابة لذلك، وضعت كيانات الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب أولوياتها الاستراتيجية، فالمنظمة والدول الأعضاء تستخدم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحسين إمكانية استفادة بلدان الجنوب في العالم من الاستراتيجيات الناجمة المتعلقة بالقضاء على الفقر وبالأمن الغذائي والابتكار الصناعي والنمو الاقتصادي. ومع توقع حصول توسع مُدني واسع النطاق بحلول عام ٢٠٥٠ وما يُنتظر أن يترتب عليه من تأثير في مناطق بلدان الجنوب على وجه الخصوص، فإن الجهود المبذولة لدعم التعاون فيما بين مدن بلدان الجنوب آخذة في التوسع.

١١ - وأضاف قائلاً إن لجان الأمم المتحدة الإقليمية تنصدر إطلاق المبادرات المضطلع بها فيما بين بلدان الجنوب لإنشاء أو تعزيز القدرات على إجراء التحليل الإحصائي الضرورية لاتخاذ قرارات فعالة

فيما بين بلدان الجنوب كما رحبت تلك المؤسسات بالاقترح الداعي إلى مواصلة تعزيز أنشطته المتعلقة بتبادل المعارف وتنسيق الموارد وتعبئتها. بيد أن تلك المؤسسات أكدت على أنه ينبغي للكيانات الفردية الاحتفاظ بالقدرة على تعبئة الموارد في سياق ولاية كل منها بدعم من المكتب. ومن ثم، فإن الاقتراح الداعي إلى وضع استراتيجية على نطاق المنظومة لتعبئة الموارد يستحق المزيد من التدقيق. ويجب توضيح نطاق هذه الاستراتيجية والغرض منها قبل النظر في الاقتراح.

٢١ - السيد جاد (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن التنفيذ الكامل للنظام المنشط للمنسقين المقيمين، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أمر بالغ الأهمية. ويحدد القراران خارطة الطريق لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين تحقيق التنمية في البلدان المستفيدة من البرامج، وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب المجموعة بخطة تنفيذ النظام المنشط للمنسقين المقيمين التي قدمها الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وبالاجتماع الذي عقد على الصعيد العالمي بين المنسقين المقيمين والدول الأعضاء في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأضاف قائلاً إنها تتطلع إلى الجلسات التقنية والعامّة المقرر عقدها في الأشهر المقبلة مناقشة اتفاق التمويل ووضع صيغته النهائية.

٢٢ - وقال إنه ينبغي للمبادئ الأساسية التالية أن تقود منظومة الأمم المتحدة. أولاً، ينبغي للمنظومة الإبقاء على تركيزها القوي على التنمية وعلى الهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. ثانياً، ينبغي احترام الملكية والقيادة الوطنيتين، كما ينبغي للمنسقين المقيمين كفالة الشفافية والمساءلة القوية إزاء الحكومات المضيفة. ثالثاً، يتسم تكافؤ الجنسين والتوازن الجغرافي بأهمية قصوى في اختيار المنسقين المقيمين. رابعاً، ينبغي إعداد الصيغة النهائية لإطار عمل الأمم المتحدة المنشط للمساعدة الإنمائية بالتشاور والاتفاق الكاملين مع الحكومات، من خلال حوار مفتوح وشامل للجميع ووفقاً للأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية. خامساً، ينبغي للمنسقين المقيمين العمل بشكل وثيق مع الحكومات من أجل العمل بفعالية على تنسيق تنفيذ الأطر. سادساً، ينبغي تحديد وجود وتكوين أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء المعنية.

الجنوب والتعاون الثلاثي، ونفذت تدابير لتحسين تنسيق واتساق دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ١٦ - وأضافت أن نصف الكيانات التي يشملها الاستعراض حقق الغاية المقترحة في الاستعراض السابق فيما يتعلق بتخصيص الميزانية الأساسية والموارد الخارجة عن الميزانية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. بيد أن عدم كفاية الموارد لا يزال تشكل عقبة كبيرة في مواجهة تعزيز الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٧ - واستطردت قائلة إن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وضع ونفذ إطاراً استراتيجياً للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. يتمثل أحد أهدافه بضمان كفاءة أداء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن أجل مواصلة تحسين الأداء، سيجرى التشاور مع الدول الأعضاء بغية تحديث النظام الداخلي للجنة وشموليتها وترتيبات عملها. ورأت أنه يمكن تبسيط التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة واللجنة لمواصلة تعزيز كفاءة المكتب.

١٨ - وقالت إن أغلبية المقيمين على استبيان الوحدة المتعلقة بالاستعراض أعربوا عن تقديرهم للدور القيادي والتنسيقي للمكتب في إطار النهج المتبع على نطاق المنظومة. وحثت بالقول إن اقتراحات التحسين شملت مجالين أساسيين هما: تعبئة الموارد وتبادل المعارف.

١٩ - السيدة بيروفا (أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ومديرة أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين): عرضت الإضافة لمذكرة الأمين العام (A/73/311/Add.1) التي يجيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التقرير المحلي بشأن التوصيات الواردة في استعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2011/3) وقالت إن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة رحبت باعتراف وحدة التفتيش المشتركة بالتقدم المحرز على مستوى المؤسسات وعلى نطاق المنظومة منذ نشر التقرير السابق للوحدة عام ٢٠١١. ونوهت كيانات الأمم المتحدة بالتطبيق الواسع للتوصيات الـ ١٢ الواردة في التقرير على الرغم من كونها موجهة مباشرة إلى الجمعية العامة واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٠ - وأضافت قائلة إن مؤسسات الأمم المتحدة اعترفت أيضاً بالدور التنسيقي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة للتعاون

٢٧ - السيد دانغ دنه كوي (فييت نام): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، وقال إن اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ يعكس التزام الدول الأعضاء بتحقيق استجابة أكثر اتساقاً وفعالية وكفاءة على نطاق المنظومة إزاء التنمية المستدامة. وأعرب عن ترحيب الرابطة أيضاً باعتماد خطة التنفيذ المتعلقة بتنشيط نظام المنسقين المقيمين سعيًا إلى أن تكون عملية إعادة التنظيم سلسلة ومنسقة.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن تطوير الشراكة بين الرابطة والأمم المتحدة يتعزز باستمرار. فقد أحرز تقدم كبير في مجموعة واسعة من الأنشطة في إطار خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) وفي المجالات التي تساهم في تنفيذ رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وخطة عام ٢٠٣٠. وأشار إلى أنه في تقرير مشترك عن أوجه التكامل بين رؤية ٢٠٢٥ وخطة عام ٢٠٣٠، أعدته حكومة تايلند، حددت أمانة الرابطة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مجالات التركيز الرئيسية التالية: القضاء على الفقر، والبنى التحتية وإمكانية الاتصال الإلكتروني، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والاستهلاك والإنتاج المستدامان، والقدرة على الصمود. وكانت الهيئات القطاعية في الرابطة ووكالات الأمم المتحدة قد بذلت أيضاً جهوداً كبيرة من أجل وضع خطوط عمل محددة والإعمال الكامل لإمكانات الشراكة الشاملة، بما في ذلك تحسين التنسيق بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها.

٢٩ - وتابع قائلاً إن إنجاح إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يتوقف على أن تحترم إعادة تنظيم المنظومة على الدوام القيادة وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. ويتعين أن تشارك البلدان المستفيدة من البرامج مشاركة كاملة في وضع المعايير لتحديد تكوين أفرقة الأمم المتحدة القطرية ودورها.

٣٠ - وواصل قائلاً إن تولي المنسقين المقيمين القيادة الفعالة عنصر ضروري أيضاً لضمان أفضل أداء هذا النظام على جميع المستويات. وينبغي إطلاع الدول الأعضاء على نحو كامل ومنظم بالعملية الانتقالية التي يخضع لها نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك ما يتعلق بمعايير التعيين والتدابير الرامية إلى تحقيق التوازن الجنساني والجغرافي على أحسن وجه.

٣١ - وعلاوة على ذلك، استمر قائلاً إن معالجة الاختلال المتزايد بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية تكتسي أهمية بالغة من

٢٣ - وأضاف قائلاً إن التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به والكافي ضروري ليكون نظام المنسقين المقيمين مكرساً ومستقلاً ونزيهاً تتوفر فيه عناصر التمكين. ومن ثم ينبغي للجهات المانحة التقليدية أن تقدم التمويل اللازم، كما ينبغي تقديم معلومات محدثة عن الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء حتى هذا التاريخ تجاه صندوق التبرعات الاستئماني من أجل معالجة الفجوة الحالية في التمويل. ويجب أيضاً التصدي بشكل طارئ للالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي لم يتم الوفاء بها.

٢٤ - واعتبر أنه ينبغي لمكاتب المنسقين المقيمين توظيف مواطنين مؤهلين يتمتعون بالمعارف والخبرات القطرية التي تفيد عمل المكتب وتكون فعالة نسبياً من حيث التكلفة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمكاتب والأفرقة القطرية والهيئات الإقليمية أن تعزز تعاونها لتحقيق أقصى قدر من الدعم من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، ينبغي الحفاظ على الدور الحاسم الذي تضطلع به اللجان الاقتصادية الإقليمية وتعزيزه، ولا سيما بوصفها منصات بالغة الأهمية للتعاون الحكومي الدولي والتكامل الإقليمي. وينبغي لنقل الموظفين أن يكون رهن الحفاظ على مهام اللجان وقيمتها المضافة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٥ - ورأى أنه ينبغي لاستعراض تشكيل المكاتب المتعددة الأقطار الفريدة وقدراتها واحتياجاتها من الموارد ودورها وخدماتها الإنمائية أن يجري بمشاركة نشطة من البلدان المعنية. ويجب على كيانات الأمم المتحدة أيضاً أن تحرص على أن تبقى متيقظة للآثار المترتبة على ذلك الاستعراض وأن تُعطي فرصة للاستجابة لها ولتعزيز التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ في سياق المكاتب المتعددة الأقطار. وقال إن المجموعة لا تزال ملتزمة بالعمل مع الأمين العام والفريق الانتقالي والمنسقين المقيمين بهدف تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بشكل جماعي.

٢٦ - واستدرك قائلاً إنه على الرغم من أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل مظهراً من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب، فهو يبقى مكملًا للتعاون بين الشمال والجنوب، وليس بديلاً عنه، وينبغي أن يواصل الاسترشاد باحترام السيادة الوطنية والملكية الوطنية والاستقلال الوطني. وحث قائلاً إن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب سيشكل فرصة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والاستفادة منه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

العام أن يبلغ الجمعية العامة والمجلس بالتقدم المحرز في هذا الصدد في تقريره عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ٢٠١٩.

٣٦ - وتابع قائلاً إنه مع تزايد عدد البلدان التي تنضم إلى عملية رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، من الأساسي أن تقدم لها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعماً قوياً ومستمرًا لمساعدتها على صياغة وتنفيذ استراتيجية انتقال سلسة، بغية كفالة استمرارية مسارها الإنمائي حتى بعد دخول عملية رفع اسمها من القائمة حيز النفاذ. وبالنظر إلى أن أقل البلدان نمواً هي البلدان المستفيدة الرئيسية من الدعم الإنمائي، فهي تحتاج إلى وجود قطري أقوى وأوسع نطاقاً داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٧ - وأردف قائلاً إنه يتعين أن يكون لدى المنسقين المقيمين وغيرهم من كبار الممثلين القطريين في أقل البلدان نمواً ما يكفي من الخبرات والمهارات لمواجهة التحديات وتحقيق الأولويات الخاصة بتلك البلدان ولتنفيذ برنامج العمل. وينبغي لعملية التوظيف أن تأخذ هذا المعيار في الاعتبار.

٣٨ - وختم قائلاً إن المجموعة تثنى على الأمين العام لتقديمه خطة التنفيذ من أجل الشروع في النظام المنشط للمنسقين المقيمين. بيد أنها تعرب عن قلقها البالغ إزاء تمويل المنسقين المقيمين الذي يبدو أنه يعتمد اعتماداً كبيراً على التبرعات حتى عام ٢٠٢٠. لذا يجب على الشركاء في التنمية أن يساهموا بالتمويل المطلوب.

٣٩ - السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقال إنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعكس الطابع الشامل لخطة عام ٢٠٣٠ التي يجب تنفيذها بطريقة تراعي الطابع المتكامل وغير القابل للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة. وأشار في هذا الصدد، إلى أن الجماعة تثنى على الأمين العام لما يبذله من جهود ترمي إلى تكييف هذا النظام وتطلع إلى التفعيل الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٢٢، وإلى أنها تنوه أيضاً مع التقدير بخطة التنفيذ المتعلقة بالنظام المنشط للمنسقين المقيمين. ورأى أنه ينبغي أنه ينبغي لتركيز النظام الجديد أن يظل منصبا على التنمية المستدامة، تماشياً مع الأطر الإنمائية للأمم المتحدة ومبدأي القيادة وامتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني.

٤٠ - وأضاف قائلاً إنه في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يجب تجنب اتباع نهج واحد مناسب للجميع.

أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان استقلالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وحيادها. واعتبر أن مقترح الأمين العام الداعي إلى زيادة حصة الموارد الأساسية في السنوات الخمس المقبلة مقترح طموح وأساسي في الوقت عينه. ويجب على البلدان المانحة الوفاء بالتزاماتها إزاء تمويل الأنشطة التنفيذية. وينبغي في الوقت نفسه لكيانات الأمم المتحدة أن تكون مسؤولة تماماً أمام الدول الأعضاء وأن تحسّن تقييم أثرها على الأرض.

٣٢ - وختم قائلاً إن الاقتصادات الناشئة في بلدان الجنوب التي تنتمي إليها الرابطة لا تزال تبرهن عن إمكانات هائلة في جهودها لتحقيق التعاون بين بلدان الجنوب، بالنظر إلى زيادة حجم الصادرات بين الأقاليم كل سنة. وأدت أيضاً مشاركة الجهات المانحة التقليدية وما تقدمه من دعم في شكل تعاون ثلاثي دوراً رئيسياً في التعجيل بالتنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

٣٣ - السيد دزونزي (ملاوي): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، فقال إنه على الرغم من أن قراري الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ و ٢٧٩/٧٢ أحدثا تحولاً في نموذج الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فإن التقدم المحرز صوب تنفيذها كان متبايناً. وواصلت نفقات المنظومة في أقل البلدان نمواً انخفاضها لعدة سنوات متتالية على الرغم من الحاجة غير المسبوقة إليها. وينبغي عكس هذا المنحى الهبوطي فوراً عبر زيادة النفقات في جميع أقل البلدان نمواً.

٣٤ - وأضاف قائلاً إن المجموعة يساورها بالغ القلق من أن بعض كيانات الأمم المتحدة الإنمائية لم تحدد بعد فئة لأقل البلدان نمواً في تخصيصها للمساعدة الإنمائية وفي تدابير الدعم التي تتخذها. فقد أشارت دراسة استقصائية أجرتها لجنة السياسات الإنمائية إلى أنه على الرغم من أن الكيانات تعترف بفئة أقل البلدان نمواً، فلا يبدو أن ذلك تُرجم إلى تطبيق متسق للأولويات وتخصيص للاعتمادات في الميزانية. وأشار إلى أن معظم الكيانات تفتقر إلى مبادئ توجيهية تنفيذية ذات أهداف واضحة من حيث الميزانية وإلى قواعد لتخصيص اعتمادات الميزانية لأقل البلدان نمواً، الأمر الذي أدى إلى تدفقات متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها للموارد.

٣٥ - وواصل قائلاً إنه ينبغي لجميع كيانات المنظومة الإنمائية أن تضع مبادئ توجيهية تنفيذية ذات أهداف واضحة من حيث الميزانية وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦/٢٠١٨ بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وينبغي للأمين

٢٤٣/٧١ (A/73/63-E/2018/8) كشف عن الحاجة إلى أن تبني منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدراتها ومهاراتها الخاصة بما من أجل التصدي على النحو المناسب لتحديات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٦ - وأضاف قائلاً إن التدابير الإنمائية التقليدية الواسعة القاعدة كانت محدودة وغير فعالة في الدول الجزرية الصغيرة النامية المشتتة الجزر والسكان. وإن الوصول أولاً إلى الدول الأشد تحللاً عن الركب من بينها يتطلب وضع استراتيجيات مبتكرة وبناء القدرات الوطنية واستخدام الآليات المحلية من أجل تحسين عملية جمع البيانات وتصميم البرامج وتنفيذها.

٤٧ - وتابع قائلاً إن البلدان الأعضاء في التحالف كانت من أوائل البلدان التي اعتمدت صكوكا بالغة الأهمية تتعلق بالتنمية المستدامة مثل خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، والخطة الحضرية الجديدة، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأكد أن تلك البلدان لا تزال ملتزمة بتعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتمكين هذه الأخيرة من تقديم المساعدة التي تحتاجها تلك البلدان في سبيل التنفيذ التام لخطة عام ٢٠٣٠. وتبقى إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) هي المخطط الرئيسي لتنميتها.

٤٨ - وأردف قائلاً إن آلية التمويل الحالية للمنظومة الإنمائية لم تتمكن من تحقيق المستوى المتوقع من القدرة على التنبؤ أو من الاستقرار. لذلك، يجب على الشركاء في التنمية أن ينظروا في هذه المسألة على وجه الاستعجال، بما في ذلك من خلال الحوار المستمر.

٤٩ - وواصل كلامه قائلاً إنه بالنظر إلى أن مصير الدول الجزرية الصغيرة النامية وشعوبها يرتبط بالمكاتب المتعددة الأقطار، فإن تلك الدول تتطلع إلى الاستنتاجات والتوصيات التي ستنبثق من استعراض مستفيض وشامل ستجريه تلك المكاتب في عام ٢٠١٩. وسيُجرى أيضاً استعراض رفيع المستوى لمنتصف المدة في عام ٢٠١٩ لتقييم التقدم المحرز بعد مرور خمس سنوات على اعتماد مسار ساموا. وستتطلب هذه العملية مشاركة المجتمع الدولي البناء، بما في ذلك في شكل تبرعات تقدّم إلى صندوق استئماني.

وينبغي للخيارات المتعلقة بالعملية الطويلة الأجل لإعادة هيكلة أصول الأمم المتحدة الإقليمية، التي سيقدمها الأمين العام في أيار/مايو ٢٠١٩، أن تقدّم على أساس كل منطقة على حدة. ويجب على اللجان الإقليمية أن تؤدي دوراً فعالاً في دعم وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن طريق تسخير شبكات المعارف والشراكات والقدرات التقنية والبحثية. وينبغي لها أن تعزز دعمها التقني والسياساتي والبحثي لفائدة البلدان الموجودة في مناطقها وأن تتعاون، حسب الاقتضاء، مع المكاتب القطرية التابعة للأمم المتحدة من أجل تقييم المجالات التي قد يكون فيها للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أكبر أثر على التنمية.

٤١ - وتابع قائلاً إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعمت عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مدى الـ ٧٠ سنة الأخيرة. وينبغي لعملية إعادة التنظيم الجارية في المنطقة أن تستفيد من مواطن قوة اللجنة. وستعمل الجماعة على التأكد من أن الهيكل الجديد الذي سينبثق من عملية إعادة التنظيم سيعزز مهام اللجنة ويحمي ولايتها ويعترف اعترافاً كاملاً بدورها الحاسم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٢ - وواصل كلامه قائلاً إنه ينبغي للكيانات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة أن تخصص ما يكفي من موارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان النامية، بما في ذلك من خلال المكاتب الإقليمية ذات الصلة وبدعم من اللجان الإقليمية.

٤٣ - واسترسل قائلاً إن التعاون بين بلدان الجنوب يساهم في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتمثل عملية إعادة التنظيم فرصة فريدة من أجل تركيز جهود التنمية على تيسير التعاون بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية وعلى دعم الدول الأعضاء في جمع البيانات والتقدير وتقييم الأثر. وينبغي أيضاً تعزيز التعاون الثلاثي للاستفادة من التجارب والخبرات ذات الصلة خدمةً للتنمية.

٤٤ - وختم قائلاً إن الغرض النهائي من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن يكون جعلها أكثر استراتيجية ومساءلةً وشفافية وتعاوناً وكفاءةً وفعاليةً وتركيزاً على تحقيق النتائج حتى تتمكن من دعم الدول الأعضاء بشكل أفضل في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٥ - السيد زاهر (ملديف): تحدث باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة فقال إن تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة

٥٠ - ومضى قائلاً إن الشراكات تكتسي أهمية خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويجب أن تكون حقيقية ودائمة ومبنية على الاحترام المتبادل. ويمكن أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة في صياغة سياسات ومبادئ توجيهية من أجل إقامة شراكات مع القطاع الخاص، الأمر الذي قد يعود بالنفع أيضاً على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومع ذلك، من المهم ألا تتنافس كيانات الأمم المتحدة مع البلدان المستفيدة من البرامج على فرص إقامة الشراكات مع الشركات الخاصة المحلية. إذ ينبغي للأمم المتحدة أن تركز على إقامة الشراكات مع القطاع الخاص على الصعيد الدولي، إلى جانب دعم إقامة شراكات بين الحكومات والشركات الخاصة المحلية.

٥٦ - وأكد أن الاختلال الكبير والمتزايد بين التمويل الأساسي وغير الأساسي يضعف الإطار المتعدد الأطراف للمساعدة الإنمائية عن طريق نشر أسلوب التمويل المشروط الذي يكرس نهجاً غير متسق في تنفيذ البرامج ويقوض فعالية التنمية. وبغض النظر عن الأساس المنطقي لزيادة الشروط على الموارد غير الأساسية، فإن عدم إمكانية التنبؤ بالتمويل لم تسهم إلا في زيادة التكاليف التشغيلية وعمقت تجزؤ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك على الصعيد القطري. وعليه، ينبغي للمساعدة الإنمائية أن تستجيب للسياسات والخطط الوطنية وأن تكون حرة من الشروط التي كثيراً ما تحول دون تحقيق الكفاءة والفعالية. وينبغي للأششطة التنفيذية من أجل التنمية أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التشجيع على بناء القدرات الوطنية.

٥٧ - ورأى أن عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية مسألة تبعث على القلق، لا سيما في ظل استمرار انخفاض مستوى المساعدة واستمرار وجود ثغرات كبيرة في التمويل. فقد تعافى الاقتصاد العالمي بعد سنوات من الركود، لكن معظم الجهات المانحة ليست بعد على المسار الصحيح للوفاء بالتزاماتها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وإذا استمر هذا الاتجاه، ستصبح قريبا الأهداف العالمية الأساسية بعيدة المنال.

٥٨ - وتابع قائلاً إن توفير التمويل الكافي والقابل للتنبؤ به يمثل عنصراً أساسياً للتنفيذ الكامل لمسار ساموا الذي سلط الضوء على الطابع الحيوي للتمويل بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي إعطاء الأولوية لزيادة التمويل لفائدة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. واعتبر أن إن استعراض مسار ساموا في عام ٢٠١٩ سيسلط الضوء على الثغرات وأوجه القصور المحتملة التي تتطلب اهتماماً عاجلاً خلال السنوات الخمس المتبقية.

٥٩ - وختم قائلاً إن الجماعة الكاريبية تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتظل متفائلة بأن الحكومات ستوافق على وثيقة ختامية موجزة ومركزة وعملية المنحى، يمكن بموجبها تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتنشيطه من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية.

٥٠ - ومضى قائلاً إن الشراكات تكتسي أهمية خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويجب أن تكون حقيقية ودائمة ومبنية على الاحترام المتبادل. ويمكن أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة في صياغة سياسات ومبادئ توجيهية من أجل إقامة شراكات مع القطاع الخاص، الأمر الذي قد يعود بالنفع أيضاً على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومع ذلك، من المهم ألا تتنافس كيانات الأمم المتحدة مع البلدان المستفيدة من البرامج على فرص إقامة الشراكات مع الشركات الخاصة المحلية. إذ ينبغي للأمم المتحدة أن تركز على إقامة الشراكات مع القطاع الخاص على الصعيد الدولي، إلى جانب دعم إقامة شراكات بين الحكومات والشركات الخاصة المحلية.

٥١ - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من أن التعاون بين الشمال والجنوب يبقى الوسيلة الرئيسية للتعاون الإنمائي، فينبغي للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يظلا مدرجين في السياسات والأطر الاستراتيجية للصادق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة باعتبارهما يكملان ذلك التعاون وليساً بديلاً منه.

٥٢ - وختم مشيراً إلى ضرورة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ليتمكن من تقديم مزيد من المساعدة إلى البلدان النامية عن طريق توفير المبادئ التوجيهية والقواعد الأساسية وإسداء المشورة في مجال السياسات. وينبغي للمكتب أن يضع أساساً أفضل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ويحسن حمايته وأن ييسر تبادل أفضل الممارسات.

٥٣ - تولى السيد براكييتي (موناكو) رئاسة الجلسة.

٥٤ - السيد ويسون (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فأشار إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص لتمويل النظام المنشط للمنسقين المقيمين والمكاتب المتعددة الأقطار في سياق الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أن يكون القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة المبادئ التوجيهية للأششطة التنفيذية من أجل التنمية. وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل توفير ما يلزم من الموارد الكافية على أساس يمكن التنبؤ به.

٥٥ - وأضاف قائلاً إن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تؤدي دوراً حاسماً في مواجهة التحديات الإنمائية الطويلة الأجل في البلدان المستفيدة عن طريق وسائل منها تشجيع التكنولوجيا الجديدة ونقلها وزيادة بناء القدرات على نطاق المنظومة وتيسير حصول البلدان المستفيدة من البرامج على مجموعة واسعة من الخدمات المتاحة على

٦٤ - واحتتم قائلاً إن قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ ينص على الحد من عدد البلدان التي يغطيها كل مكتب من المكاتب المتعددة الأقطار. وفي هذا السياق، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ما إذا كان من المناسب مواصلة إسناد المسؤولية عن هذا العدد الكبير من البلدان المختلفة وعلى امتداد هذه المسافة الكبيرة إلى المنسق المقيم. ووفقاً لولاية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، ينبغي إنشاء مكتب جديد متعدد الأقطار في منطقة شمال المحيط الهادئ.

٦٥ - السيد سينها (الهند) قال إنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تكون، بعد إصلاحها، منظومة أكثر اتساقاً وفعالية وكفاءة ويجب أن تحترم المسؤولية والقيادة والأولويات الإنمائية الوطنية. ومع أنه ينبغي لتعزيز الموارد اللازمة للتنفيذ أن يؤدي إلى إدخال تحسينات في المنظومة على إمكانية التنبؤ والحياد، فستعين على الجهات المانحة التقليدية زيادة تبرعاتها كي يتسنى في الوقت المناسب تفعيل نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه.

٦٦ - وأضاف أنه يجب عدم تحويل الموارد المخصصة للبرامج الإنمائية الأساسية نظراً لما يستتبع ذلك من آثار سلبية لاسيما بالنسبة إلى أقل البلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيكون الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فرصة طيبة لإجراء مناقشة مجدية بشأن خطة التنفيذ واتفاق التمويل المقترح للمنظومة الإنمائية المعاد تنظيمها.

٦٧ - وأشار إلى أن الشراكة العالمية المتفق عليها في إطار الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة ستكون ذات أهمية حاسمة لمواجهة تحديات البلدان النامية. وقد اتسع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب فتجاوز بصورة كبيرة التعاون التقني وتبادل المعارف ليشمل التجارة والاستثمار والبنى التحتية والاتصال الإلكتروني، وكذلك تنسيق السياسات والاستراتيجيات الإنمائية بين البلدان النامية. غير أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، نظراً لكونهما منفصلين بشكل أساسي عن التعاون بين الشمال والجنوب، يجب أن يكونا تكملة له وألا يحل محله أو ينقصا من قيمته.

٦٨ - وفي الختام، قال إن الهند التي لها تجربة فريدة في بناء الدولة بسبب كبر حجمها وواقعها المعقد، ترحب بالفرصة المتاحة لتبادل الخبرات والمعارف مع البلدان المماثلة في بلدان الجنوب وللعمل بصورة استباقية على تيسير تطوير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بسبب منها استضافة المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وأضاف أن وفد بلده يتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين

٦٠ - السيد غادابو (ناورو): تكلم باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ فقال إنها تؤيد تأييداً تاماً فكرة إجراء إصلاح منهجي يأخذ في الاعتبار الأولويات الإنمائية الوطنية والإقليمية المحددة ويجسد التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب. وأضاف أن إحدى الولايات المنوطة باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات تتمثل في تكييف دور الأنشطة التنفيذية للمكاتب المتعددة الأقطار على النحو الملائم. وينبغي أن تستشاور الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ هذه الولاية في المنطقة.

٦١ - وقال إن عمليات الأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ نُظمت في إطار ترتيب متعدد الأقطار، بقيادة اثنين من المنسقين المقيمين وفريق قطري مشترك تابع للأمم المتحدة يربطهم مركزان إقليميان في فيجي وساموا. فالمكتب الإقليمي بعيد جغرافياً عن العديد من البلدان التي يقدم لها الخدمات ولا يمكن الوصول إليه إلا بعد رحلة جوية طويلة غير مباشرة وباهظة التكلفة تحمّل عبئاً ثقيلاً على الموارد المحدودة أصلاً. ويجب توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في مناطق المحيط الهادئ التي تعاني من نقص الخدمات لتحسين فعالية المكاتب المتعددة الأقطار ونوعية تمثيلها ولتعزيز مهامها من أجل التصدي للتحديات الإنمائية المعقدة والأولويات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

٦٢ - وأضاف أن المكتب المتعدد الأقطار في منطقة المحيط الهادئ يحتاج إلى موارد كافية للحفاظ على الميزانيات المخصصة لسفر موظفيها، ولتلبية الطلبات المتزايدة في مجال التنسيق. ففي ظل النظام الحالي، يعني عدم كفاية ميزانيات السفر السنوية أن المنسق المقيم قد لا يستطيع القيام بزيارة سنوية إلى البلدان التي تقع ضمن اختصاص المكتب المتعدد الأقطار. وقد يكون من السبل الكفيلة بتلبية الاحتياجات من الموارد بشكل كافٍ رفع مستوى الأموال التقديرية المقترحة ليتلاءم مع عدد البلدان التي تقع ضمن اختصاص مكتب ما.

٦٣ - وأشار إلى أن من المفيد البحث عن مصادر تمويل كافية يمكن التنبؤ بها من خلال الموارد الأساسية، لا سيما عندما يكون من المطلوب التخطيط على الأجل الطويل لمنع التحديات الإنسانية. وتؤيد الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ الاقتراح الوارد في خطة التنفيذ بشأن نموذج تمويل نظام المنسقين المقيمين تمويلاً مستداماً طويل الأجل، والنظر عن كثب في تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة ووضع صيغة منقحة لترتيب تقاسم التكاليف.

ترحيب بلده بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فسيكون المؤتمر فرصة فريدة لتناول التحديات الراهنة في مجال إدارة التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وإبراز مساهمتهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتعزيز التعاون الثلاثي لتشجيع انخراط الجهات الفاعلة الأخرى في النظام الدولي؛ وتعزيز الموازنة على الصعيد العالمي مع نموذج التنمية المستدامة.

٧٣ - واختتم قوله بالإشارة إلى وجوب تعزيز نظم الإبلاغ وتوليد البيانات لهذه الأنواع من التعاون ووضع آليات متعددة الأبعاد لقياس التنمية. فمن شأن القيام بذلك أن يتيح إعادة تقييم المساهمات المقدمة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب ووضع برامج وتدابير وسياسات في جميع أنحاء العالم من أجل زيادة تأثيرها ونطاقها واستدامتها.

٧٤ - السيد القاضي (المملكة العربية السعودية): قال إن الجهود الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والقدرات المختلفة لكل دولة بما يتماشى مع أولوياتها وتشريعاتها الوطنية. وأكد على ضرورة تعزيز تدابير المحاسبة والشفافية في مختلف صناديق التنمية. وأعرب عن القلق إزاء انخفاض المساهمات الأساسية في تلك الصناديق مؤخرًا.

٧٥ - وأخيرًا، قال إن بلده يؤيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وما انفك يقدم المساعدة الإنمائية إلى بلدان أخرى منذ خمسينات القرن الماضي، بما في ذلك المساعدة المباشرة والقروض الميسرة. والمملكة العربية السعودية من الدول السبّاقة دائمًا للاستجابة للنداءات الدولية لإغاثة الدول التي تواجه أوضاعًا خاصة وطارئة ومد يد العون لها. وتنازلت عن أكثر من ٦ بلايين دولار من ديونها المستحقة على البلدان الفقيرة، وخصصت نحو ١,٩ في المائة من إجمالي دخلها الوطني للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهي نسبة تتجاوز بكثير الهدف المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة. وبلغ ذلك أكثر من ١٠٠ بليون دولار خلال السنوات الثلاثين السابقة.

٧٦ - السيد أوستينوف (الاتحاد الروسي): قال إن كل مرحلة من مراحل إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك خطة الأمين العام لتنفيذ نظام المنسقين المقيمين، والحوار بشأن التمويل، وإنشاء هيئة جديدة للتقييم على نطاق المنظومة، ووضع توصيات تتعلق بتحسين البعد الإقليمي وإعادة تنظيم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي أن تنظّم على أساس الشفافية الكاملة

بلدان الجنوب الذي سيعقد في عام ٢٠١٩. وسعيًا إلى تكثيف الجهود في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أنشأت الهند صندوق الهند والأمم المتحدة للشراكة الإنمائية والتزمت بدفع ١٥٠ مليون دولار لتمويل مشاريع التنمية في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبدأ فعلاً تنفيذ ٢٢ مشروعاً في عام ٢٠١٨. والهند ملتزمة التزاماً ثابتاً بمواصلة إطلاع الدول الأخرى على تجربتها وخبرتها في مجال التنمية.

٦٩ - السيد سكوكنك تايبا (شيلي): قال إن التغييرات الجذرية في المجالات الاقتصادية والسياسي والتكنولوجي والاجتماعي والثقافي قد أثرت مباشرة على نظام التعاون الدولي. وفي هذا السياق، يتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب الحوار بين البلدان النامية لمساعدتها على مواجهة التحديات المشتركة وتجنّب هيمنة نموذج التعاون بين الشمال والجنوب. وأعرب عن ترحيب شيلي بالدور القيادي الذي تضطلع به بلدان الجنوب، والذي يتجلى في ازدياد عدد مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة. وأشار إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب القائم على أساس رؤية إنمائية متعددة الأبعاد يشكل جزءاً هاماً من سياسة بلده الخارجية.

٧٠ - وأضاف أن شيلي ما فتئت، منذ التسعينات، تقدم المساعدة التقنية والتدريب في المجالات التي تتمتع فيها بميزات نسبية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبدأت توسيع نطاق هذه المساعدة إلى مناطق أخرى. وقدمت الوكالة الشيلية للتعاون الدولي من أجل التنمية التدريب إلى آلاف من الأشخاص من بلدان الجنوب. كما تشارك الوكالة في التعاون الثلاثي منذ عام ١٩٩٨، وقد عملت في عام ٢٠١٧ مع ١٤ بلداً وهيئة في إطار شراكة ثلاثية، ومع ٣٩ بلداً وهيئة كمشرك مستفيد.

٧١ - وأفاد بأن شيلي أنشأت أيضاً آليات تمويل مبتكرة في شكل صناديق تعاونية مشتركة مع بلدان منها إسبانيا والمكسيك، وصندوق شيلي لمكافحة الجوع والفقر يركز على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجزر المحيط الهادئ، وأفريقيا. وأتاحت هذه الصناديق إنجاز مشاريع هامة، بما فيها إعادة بناء المدرسة الشيلية في هايتي بعد وقوع الزلزال المدمر في عام ٢٠١٠، بالتعاون مع جهات فاعلة من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

٧٢ - ومضى يقول إن سياسة التعاون الإنمائي والخطط الإنمائية الوطنية تتمحور ببطء حول خطة عام ٢٠٣٠. ويتطلب تنفيذها تعزيز تعبئة موارد مالية وغير مالية. وفي هذا الصدد، أعرب عن

٨١ - السيدة ريغويرا (كوبا): قالت إن على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تؤدي دوراً أساسياً في تشجيع تحقيق الأولويات الإنمائية الوطنية وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، من أجل النهوض بالتنمية المستدامة في بلدان الجنوب. وينبغي للمنظومة أن تسهم إسهاماً أكبر في مواجهة التحديات الإنمائية المميزة التي تواجهها أشد البلدان هشاشة.

٨٢ - وأردفت قائلة إن العملية الطموحة الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يجب أن تحترم احتراماً صارماً المبادئ التوجيهية للأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري، لا سيما حياد المنظومة الإنمائية وطابعها الحكومي الدولي وغايتها المحصورة في التنمية.

٨٣ - وأكدت أن التعاون بين الشمال والجنوب من خلال المساهمات بالموارد العادية وغير المشروطة يجب أن يظل الركن الأساسي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ويجب أن يحافظ التمويل في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وأن يكون منفصلاً عن آليات التمويل من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وأن يكون مستنداً إلى ركائز التنمية الثلاث.

٨٤ - وأضافت أنه ينبغي للبلدان النامية أن تشارك كأطراف لها صلاحية الفصل في إدارة شؤون المنظومة الإنمائية، التي يجب أن تعمل على أساس سياسات شاملة ومرنة تحترم السيادة الوطنية وتقرير المصير للشعوب، وملكية الحكومات لعمليات التنمية.

٨٥ - وفي الختام، قالت إن كوبا ملتزمة التزاماً راسخاً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي والعالمي المعزز والشامل للجميع القائم على التضامن والاحترام المتبادل. وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره فرصة لتعزيز الآليات والشراكات المؤسسية القائمة. بيد أنه يجب أن يظل التعاون بين الشمال والجنوب والمساعدة الإنمائية الرسمية الآليتين الرئيسيتين لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف العالمية الأخرى التي لم تتحقق بعد.

٨٦ - السيدة ميندوسا إغيا (المكسيك): قالت إن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق بالحفاظ على الوضع الراهن. فعلى الدول أن تأخذ زمام المبادرة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع إدخال أي تعديلات ضرورية على السياسات الوطنية الخاصة بها.

٨٧ - ورأت أن العديد من المسائل الأساسية التي لا يتناولها إصلاح منظومة الأمم المتحدة، مثل المسائل المتعلقة بالعلاقة بين العمل الإنساني والتنمية، ينبغي معالجتها على الصعيد الوطني. ولما كانت

والشمولية. ويجب تزويد الدول الأعضاء دائماً بمعلومات وافية عن الأعمال التي تضطلع بها الأمانة في هذا الصدد.

٧٧ - وأردف قائلاً إنه ينبغي لإعادة تنظيم المنظومة الإنمائية أن تجري وفقاً للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وأن تُستكمل بإحاطات منتظمة عن عمل اللجنة التوجيهية للرؤساء. ولما كانت اللجنة عنصرها هاماً من عناصر خطة الأمين العام للإصلاح، فقد أعرب عن أسفه لعدم تلقي أي معلومات عن عملها حتى الآن. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، يعد الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أنسب محفل من محافل الدول الأعضاء لمناقشة الخطوات التي ينبغي اتخاذها بشأن إصلاح المنظومة الإنمائية.

٧٨ - وأضاف أن من الواضح أن التمويل هو من أكبر العقبات التي تحول دون تنفيذ الإصلاح. وأعلن استعداد وفده لإجراء حوار بناء من أجل تحديد معايير تمويل النظام المنشط للمنسق المقيمين وطرائق صندوق التبرعات الاستئماني. ورأى أن مكاسب الكفاءة المحققة في الأجل المتوسط من الإصلاح، التي هي أحد أهدافه الرئيسية، ستغطي النفقات المالية. فهي لا تكفل المحافظة على الجيل الجديد من المنسقين المقيمين فحسب، بل تجعل من الممكن أيضاً الحصول على التمويل اللازم على المدى الطويل والتخلي عن جمع أموال إضافية، مما يحفز الشركاء والمناخين على دعم المنظومة الإنمائية.

٧٩ - واستطرد قائلاً إن اجتماع الأسبوع السابق مع المنسقين المقيمين كان عملية مفيدة، وإن كان قصيراً لسبب غير مفهوم. ويجب تنظيم اجتماعات من هذا القبيل بحيث يتاح وقت كافٍ للمناقشات، كأن تنظم على هامش الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٨٠ - وختاماً، أعرب عن ترحيب الاتحاد الروسي بتوسيع نطاق آليات التعاون فيما بين البلدان النامية وتحسينها. وفي هذا السياق، ورأى أنه ينبغي لبلدان الجنوب أن تحدد جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المقبل المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن يُسترشد لدى وضعه باحترام السيادة الوطنية والمسؤولية الوطنية والاستقلال والمساواة وعدم فرض شروط وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتحقيق المنفعة المتبادلة.

التنفيذ التي وضعها الأمين العام في هذا الصدد لأنها تسمح لنظام المنسقين المقيمين بمواصلة تركيزه على التنمية والقضاء على الفقر مع العمل على نحو وثيق مع البلدان المضيفة وتقديم مساعدات مخصصة تبعا لاحتياجات كل بلد. وذكرت أن الفلبين تواجه التحديات التي تصادف أي بلد متوسط الدخل، وأنها أيضا أحد البلدان الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ. وعلى هذا النحو، شددت على أنه يجب استشارة البلدان في اختيار الأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين، الذين يجب أن تتوفر لديهم المهارات والمواصفات التي تتسق مع احتياجات البلدان المضيفة.

٩٣ - ومضت تقول إنه على الرغم من وجوب أن تتحمل البلدان المستفيدة من البرامج نصيبها العادل من تكاليف التنمية، يلزم توفير التمويل على نحو مستقر وقوي ومستدام في المنظومة المعاد تنظيمها لمعالجة انخفاض المساهمات الأساسية والتأكد من أن البلدان لا ترحح تحت أحمال مفرطة الثقل. ويلزم تعزيز التعاون في مجال تحليل السياسات الإنمائية فيما بين المنسقين المقيمين ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعبئة الموارد وحشد الخبرات على نطاق المنظومة.

٩٤ - وأردفت قائلة إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضروري من أجل الجهود الإنمائية التي تضطلع بها البلدان النامية، ولكن يجب أن يكون مُكمّلا للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا منه. ورحبت بالمبادرات التي تسهم في إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها أيضا بالدعم المقدم لمبادرات الدول الأعضاء بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وهو يتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩٥ - السيد شومسكي (بيلاروس): قال إنه يرحب بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، وبخطة تنفيذ النظام المنشط للمنسقين المقيمين، ولكنهما مجرد خطوتين أوليين صوب إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأضاف أن نجاح إعادة تنظيم هذه المنظومة يتبين من التحسينات الملموسة في نوعية الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويلزم امتثال جميع الدول الأعضاء على نحو كامل وثابت لمبادئ إعادة التنظيم المتفق عليها من أجل زيادة

المكسيك بلدا شديدا التأثر بالكوارث الوطنية، لا يُعقل ألا يُعنى المنسق المقيم بجهود الإغاثة في حالات الطوارئ المتصلة بالكوارث.

٨٨ - وأضافت أنه يجب أن تتاح للأمانة العامة للأمم المتحدة الموارد اللازمة لتقديم مساهمتها في آلية تقاسم التكاليف لنظام المنسقين المقيمين. وفي هذا الصدد، من المهم أن ينسق أعضاء الوفود من اللجنتين الثانية والخامسة جهودهم لكفالة مراعاة توافق الآراء والالتزامات القائمة في المفاوضات المتعلقة بالميزانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٨٩ - وأردفت قائلة إن الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيار/مايو ٢٠١٩ يتيح محفلا مناسباً لرصد تنفيذ الإصلاحات الإنمائية، حيث سيكون العمل بالنظام الجديد للمنسقين المقيمين قد بدأ فعلا. كما سيتيح هذا الجزء فرصة لمناقشة سبل توافق الإصلاحات الإقليمية مع الإصلاحات الوطنية والعالمية. وفي هذا السياق، تود المكسيك أن تشدد على أنه ينبغي الاعتراف باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كإحدى الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن كل لجنة من اللجان الإقليمية تتميز بولايتها وعملها، ينبغي تقديم تحليل الأمين العام في هذا الصدد على أساس إقليمي.

٩٠ - واختتمت كلمتها قائلة إن المكسيك ما زالت ملتزمة بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي تشدد على وجوب توحيد أساليب العمل الجديدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لتلا يتخلف أحد عن الركب.

٩١ - السيدة لورا - سانتوس (الفلبين): قالت إن مبدأي الشمولية وعدم ترك أحد خلف الركب يكتسبان أهمية بالغة بالنسبة لبلدها، ويجب أن تكون الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية متسقة مع الخطط والأولويات الوطنية والاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء. وأضافت أنه قد استرشد بمذنين المبدأين في إعداد وثائق البرامج القطرية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الفلبين، وكذلك في تعاون بلدها مع المنسق المقيم للأمم المتحدة.

٩٢ - وأوضحت أن إيجاد نظام للمنسقين المقيمين معاد تنشيطه ومتسم بالشفافية وخاضع للمساءلة سيكون بمثابة الركيزة التي ستقوم عليها إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ورحبت بخطة

فيه التشكيك في تعددية الأطراف. وأضافت أن الانتقال السلس نحو منظومة إنمائية أكثر فعالية وملاءمة هو من الأولويات، وأن النظام المنشط للمنسق المقيم هو موضع ترحيب في هذا الصدد. وبيّنت أن تايلند أسهمت بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم التفعيل الكامل لنظام المنسقين المقيمين.

١٠١ - وإذ شددت على أهمية انتظام الحوار والمشاورات بين المنسقين المقيمين والحكومات المضيفة، قالت إنه يجب أن يكون لدى المنسقين المقيمين فهم جيد للسياقات الوطنية، وأن يعملوا على بناء الثقة والاطمئنان من أجل قيادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يقوم المنسقون المقيمون بدور فعال في تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في الجهود الإنمائية الوطنية المبدولة على أساس أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وينبغي لهم أيضاً أن يساعدوا الشركاء في الاستفادة من الإمكانيات غير المستغلة في سياق العمل على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب.

١٠٢ - وأضافت أنه يلزم تجديد بنية إقليمية لمواكبة التغيير العالمي. وأكدت أن تايلند، بوصفها البلد المضيف للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تدعم اتباع نهج على أساس كل منطقة على حدة إزاء التنمية مع تعميق التنسيق بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تعزيز الاتساق. وينبغي للجنة الاقتصادية والاجتماعية أن تعزز تعاونها مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال الاستفادة من أوجه التكامل بين رؤية عام ٢٠٢٥ وخطة عام ٢٠٣٠. وسيكون مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا للدراسات والحوار بشأن التنمية المستدامة، الذي سيُنشأ في عام ٢٠١٩، بمثابة منصة لهذا المسعى.

١٠٣ - وقالت إن تايلند تدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما تكملة للتعاون بين الشمال والجنوب، وقد تعاونت مع البلدان النامية في جميع أنحاء العالم من أجل تعزيز البنية التحتية وبناء رأس المال البشري والقدرات من خلال وسائل قائمة على الطلب وتمحورة حول الإنسان ومرتكزة على الأدلة. وأضافت أن تايلند حريصة على العمل مع الشركاء الحاليين والجدد على أساس "فلسفة اقتصاد الاكتفاء". وقد ساهمت بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وانتدبت موظفين للعمل في المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بانكوك. وأوضحت أن تايلند تتطلع إلى

الاتساق على نطاق المنظومة ومنع التجزؤ. والواقع أن هذا الامتثال شرط مسبق لتحقيق التوازن في تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها.

٩٦ - وأوضح أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الأساسية عن كفاءة التنمية المستدامة على أراضيها وتنسيق جميع أنواع المساعدات الخارجية. ويكمن التحدي المتمثل في إصلاح المنظومة الإنمائية المتجددة في إدماج هذه المساعدة بطريقة فعالة ومحددة الأهداف في إطار عملية التنمية الوطنية.

٩٧ - وأضاف أنه من المهم تعزيز مستوى التعاون القائم بين النظام المنشط للمنسق المقيم والآليات والمؤسسات الوطنية للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ينبغي للدول الأعضاء أن تعتبر أن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية توفر الولاية الأساسية لجميع أعمال منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وبالإضافة إلى تنسيق دورات التخطيط على الصعيد العالمي، ينبغي النظر إلى الأطر بوصفها أداة لمساعدة الحكومات في المجالات ذات الأولوية والآليات الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩٨ - وقال إن بيلاروس ترحب باعتراف الأمين العام بالحاجة إلى تقديم مزيد من المساعدة إلى البلدان المتوسطة الدخل، الأمر الذي يتطلب استراتيجية شاملة وطويلة الأجل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقال إن حكومة بلده تتطلع إلى تلقي المساعدة الفنية من الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٩٩ - وأوضح أنه رغم اتسام جوانب عديدة من إعادة توجيه وتعزيز نظام التنمية المستدامة بقدر أكبر من الوضوح والشفافية، فإن عددا من المسائل العملية لا يزال دون معالجة. فعلى سبيل المثال، من الصعب رؤية كيف يمكن توسيع نطاق اتفاقات المساعدة السابقة المبرمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان المضيفة، التي تحدد شروطا محددة لتقديم الدعم المالي، ليشمل المنسقين المقيمين. ويلزم أيضا إجراء مناقشة مستفيضة في الوقت المناسب بشأن العديد من القضايا التي تتجاوز النطاق العادي للحصانة الدبلوماسية، بما في ذلك ظروف عمل المنسقين المقيمين ومكاتبهم والوحدات الفردية المنشأة في تلك المكاتب من أجل دعم جميع المجموعات القطرية وسير الأعمال وغيرها من أنواع الخدمات التي يقدمونها.

١٠٠ - السيدة بينجاسيل (تايلند): قالت إن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما يحقق نتائج ملموسة في حياة الشعوب أمرٌ أساسي من أجل إعادة بناء الثقة في الأمم المتحدة في سياق يجري

المتحدة القطري في السودان حتى يتمكن من مضاعفة الأنشطة الإنمائية في دارفور وفي جميع أنحاء البلد.

١٠٧ - وأوضح أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب، وليس بديلاً منه. واختتم بأن وفد بلده يتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المقبل المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر في عام ٢٠١٩.

١٠٨ - السيد بن عربية (الجزائر): قال إن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإن لم تعكس جميع مقترحات الأمين العام، فقد أدت إلى تحقيق أفضل النتائج المتاحة في الوقت الراهن، وإن هذه المنظومة ملائمة للوفاء بالغرض المنشود من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأعرب عن ترحيبه بخطة الأمين العام لتنفيذ النظام المنشط للمنسقين المقيمين، والخطوات المتخذة لبدء مشاورات بشأن اتفاق التمويل. وفي هذا الصدد، تستحق البلدان الأفريقية اهتماماً خاصاً. وأضاف أن الجزائر تتطلع إلى الحصول على مستجدات تفعيل نظام المنسقين المقيمين، وحالة المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني ذي الصلة.

١٠٩ - وقال إن وفد بلده يتطلع أيضاً إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي ينبغي أن يُستخدم كمنبر من أجل تعزيز الدور المحفز لهذا التعاون في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واختتم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجسد تضامناً للبلدان النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة معاً، ويجب ألا يكون سبباً للانكفاء من التعاون بين الشمال والجنوب، الذي يظل الإطار الرئيسي للتعاون الدولي من أجل التنمية.

١١٠ - السيد بولاجي (نيجيريا): قال إنه ليس من قبيل المبالغة التأكيد على أهمية تطوير وبناء وتعزيز قدرات البلدان النامية في إطار جهودها من أجل التنمية المستدامة. وأضاف أن جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يجب أن تعمل على نحو استراتيجي يتسم بالمساءلة والشفافية والتعاون والكفاءة والفعالية من أجل تحقيق النتائج على الصعيد القطري. وفي هذا الصدد، لا يزال الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية هو الأداة المناسبة لتوجيه الجهود الإنمائية.

١١١ - وأكد على ضرورة أن يعمل النظام المنشط للمنسقين المقيمين وفقاً لمبادئ القيادة والملكية الوطنيتين مع بقائه بمعزل عن العمل السياسي، مع التركيز بالدرجة الأولى على تنمية البلدان المضيفة وتقديم

مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب كفرصة لتقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات وضمان أن يكون التعاون مناسباً للسياق الحالي.

١٠٤ - السيد محمود (قطر): قال إنه ينبغي السعي إلى تحقيق الأهداف الطموحة لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا من خلال التعاون الدولي، مع مراعاة اختلاف ظروف الدول والقدرات والاحتياجات. وأشاد برؤية الأمين العام بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعهد بأن يساعد بلده في توفير التمويل اللازم. وأضاف أن تنشيط نظام المنسقين المقيمين سيكون عنصراً حاسماً في إطار إعادة التنظيم هذه. وأكد أيضاً على أهمية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسات لجعل الأنشطة التنفيذية أقدر على دعم الدول النامية في جهودها بطريقة منسقة وشاملة.

١٠٥ - ومضى يقول إنه مثلما أشار الأمين العام في تقريره بشأن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/73/321)، هناك توافق آراء متزايد في كامل منظومة الأمم المتحدة على أن التعلم فيما بين بلدان الجنوب وتنسيق السياسات، ونقل الخبرات والتكنولوجيا فيما بينها، هي وسائل فعالة للإسراع بتحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أن قطر استضافت مؤتمر قمة الجنوب الثاني في عام ٢٠٠٥، والمعرض العربي الإقليمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب عام ٢٠١٤. وقال إنها تقدم بانتظام المساعدة الإنمائية والغوثية - إضافة إلى المساعدات الإنمائية الرسمية - إلى العديد من البلدان التي تواجه أزمات اقتصادية أو إنسانية أو كوارث طبيعية. واختتم بأن بلده يتطلع إلى المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر في بوينس آيرس في عام ٢٠١٩، ومؤتمر قمة الجنوب الثالث المقرر في أوغندا في عام ٢٠١٩.

١٠٦ - السيد محمد (السودان): قال إنه يتوقع تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذاً كاملاً. وأضاف أن وفد بلده يدعم بوجه خاص تنشيط دور نظام المنسقين المقيمين حيث يكون القضاء على الفقر هدفه الرئيسي، بما يتفق مع الطابع المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠، وتمشيا مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والقيادة والملكية الوطنيتين. وأكد على ضرورة إعداد هذا الإطار ووضعها في صيغته النهائية بالتشاور الكامل والاتفاق مع الحكومات الوطنية. ولدى إتمام دارفور انتقالها من حفظ السلام إلى بناء السلام على مدى السنوات القليلة المقبلة، يعول بلده على توفير الموارد الكبيرة اللازمة لفريق الأمم

١١٥ - وأضافت أن متابعة الجهود المبذولة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هي مشروع طويل الأجل ينبغي أن يتقيد بالولاية المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢. وذكرت أن التنمية تقع في صلب جهود الإصلاح تلك وأن القضاء على الفقر لا يزال يشكل المهمة الأساسية. وشددت على أن العملية يجب أن تقودها الدول الأعضاء وأن تخضع لمسئولتها، كما شددت على ضرورة زيادة تمثيل البلدان النامية فيها ومساعدتها على حل الصعوبات العملية التي تواجهها.

١١٦ - وأردفت قائلة إن الصين تؤيد تعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال إصلاح يفضي إلى تعزيز التنسيق والتعاون والتماسك والتآزر بين وكالات الأمم المتحدة. ورأت أنه ينبغي لهذا الإصلاح أن يعزز أيضا تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرامج القطرية، وأن يراعي في الوقت نفسه ظروف البلدان المستفيدة من البرامج وأولوياتها الوطنية.

١١٧ - واعتبرت أن زيادة تعبئة الموارد أمر ضروري لمواجهة النقص المستمر في الأموال وهيكل الموارد المتفاوت داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وذكرت أن نظام المنسقين المقيمين الجديد سوف يحتاج بصورة ملحة إلى تلقي تمويل كاف لكي يتمكن من مباشرة عمله في عام ٢٠١٩. وشددت على ضرورة أن تزيد البلدان المتقدمة النمو مساهماتها في الموارد الأساسية وأن تزيد من مرونة الموارد غير الأساسية، مع الالتزام في الوقت نفسه بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

١١٨ - وتابعت تقول إنه ينبغي للبلدان النامية أن تبذل قصارى جهدها لتزويد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالتبرعات ولدعمها بالموارد المحلية. وينبغي للجهات المعنية الأخرى، ومنها القطاع الخاص، أن تساهم في ذلك، مع مراعاة أولويات البلدان المستفيدة من البرامج والقيم الأساسية للأمم المتحدة.

١١٩ - وأوضحت أن حل مشكلة عدم كفاية التنمية وتفاوتها في البلدان النامية يشكل مهمة عاجلة للمجتمع الدولي. وشددت على ضرورة تعزيز الشراكات الإنمائية وبناء نمط للتعاون الإنمائي تكون الأمم المتحدة قوامه الأساسي، ويكون فيه التعاون بين الشمال والجنوب القناة الرئيسية، والتعاون بين بلدان الجنوب مكملا للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب لا بديلا منه. ورأت أن مسؤوليات التعاون بين الشمال والجنوب ومبادئه ومعاييرها لا يمكن تطبيقها على التعاون بين بلدان الجنوب.

الدعم على أساس الاحتياجات والأولويات الوطنية. وأضاف أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية يجب أن تلي أيضا الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالزيادة المطردة في النفقات في أفريقيا في سياق استراتيجية الوصول إلى أشد الفئات تحلفا عن الركب.

١١٢ - وأوضح أن بقاء المساعدة الإنمائية الرسمية كإحدى القنوات الرئيسية للمساعدة الإنمائية يفرض على البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها غير الملزمة إزاء المساعدة الإنمائية الرسمية. وتمشيا مع تقرير الأمين العام عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/73/63-E/2018/8)، أعرب عن تقدير حكومته للعلاقة بين المسائل التنموية والإنسانية. ومع ذلك، ينبغي ألا تُحوّل المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مساعدة إنسانية، ولا سيما من قبل البلدان المانحة.

١١٣ - وقال إن أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تجاوز العقبات التي تعترض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تجلت في الاهتمام المتزايد بالتعلم من الأقران وتبادل المعارف على نحو ما أبداه عدد متزايد من الحكومات في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تضطلع هيئة المعونة التقنية في بلده بالمسؤولية عن مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على جميع المستويات، وحطمت التصور السائد بأن أفريقيا هي مجرد قارة متلقية للمساعدات. وأضاف أنها قد قدمت مساهمات إنمائية إيجابية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. واختتم بأن نيجيريا تؤيد تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تبادل المعارف، وترحب على وجه الخصوص بإنشاء آلية مشتركة بين الوكالات وبتعيين جهات تنسيق تعمل على تعزيز تدفق المعلومات وتبادل أفضل الممارسات والمعارف والخبرات في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١٤ - السيدة لي جيا (الصين): قالت إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠ سيكون مهمة شاقة في ظل سياق دولي يسوده عدم الاستقرار ويلفه الغموض. إذ لا يزال يجب على البلدان النامية القضاء على الفقر وتحسين سبل كسب العيش وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة شاملة، مع حماية البيئة في الوقت نفسه. وشددت على ضرورة أن تعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بنشاط على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ و ٢٧٩/٧٢، وأن تواصل التركيز على التنمية، وتزيد الاستثمارات وتساعد البلدان النامية بصورة فعالة على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

القطرية، ومواءمتها مع الخطط والأولويات الإنمائية الرئيسية للحكومات. وأوضح أن تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني سيؤدي إلى تفادي الازدواجية وإهدار الموارد اللذين قد يتسببان في تقويض الثقة في الأمم المتحدة نفسها، بل قد يعرضان مصداقيتها للخطر في الأجل الطويل. ورأى أنه لكي تكون المنظومة المعاد تنظيمها فعالة، لا يتعين على الجيل الجديد من الأفرقة القطرية تعلّم أساليب جديدة فحسب، بل عليه أيضا أن يتخلى عن العادات غير المفيدة.

١٢٥ - وأردف قائلاً إن نيبال انخرطت في عملية سياسية ناجحة تمخض عنها وضع دستور جديد وتنظيم انتخابات وتشكيل حكومة جديدة. وأفاد بأن نيبال وضعت ثقفتها، بعد أن حولت تركيزها إلى التنمية والازدهار، في قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها على تلبية احتياجاتها وأولوياتها الإنمائية بفعالية. وذكر في هذا الصدد أن توفير وسائل تنفيذ كافية والاستفادة منها على النحو الأمثل أمر بالغ الأهمية لإيجاد نظام للمنسقين المقيمين معزز القدرات وحيادي. واعتبر أنه ينبغي للتمويل أن يكون قابلاً للتنبؤ به ومتوائماً مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج. وقال إنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على سد فجوة التمويل الآخذة في الاتساع، نظراً لأن الموارد الأساسية هي الركيزة الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٢٦ - وبين أن التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه عنصراً مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، ينطوي على إمكانات هائلة للتعزيز بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ورأى أن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المقبل المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل فرصة هامة لوضع معايير جديدة ولتسخير فوائد هذا التعاون.

١٢٧ - واختتم بالقول إن أشد الفئات تحلفاً عن الركب في أضعف البلدان سوف تتحمل وطأة أي فشل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنشيطها في الوفاء بوعودها. ورأى أن القدرة على تلبية احتياجات البلدان ستكون الاختبار الحاسم مدى نجاح إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٢٨ - السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين): قال إن التعاون بين بلدان الجنوب ما فتئ يتزايد منذ أكثر من أربعة عقود، وتشارك فيها بشكل متزايد مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة. وتسترد مختلف أساليب عمل هذا التعاون بمبادئ ثابتة تركز على تاريخ كل بلد من بلدان الجنوب وعلى قدراته الاقتصادية ونظامه السياسي والواقع السائد فيه.

١٢٠ - ومضت تقول إنه ينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر عقده في عام ٢٠١٩ أن يتمسك بالمبادئ الأساسية للتعاون بين بلدان الجنوب، وأن يعزز المبادرات التي تتخذها بلدان الجنوب، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق، وأن يعمق التعاون العملي في مجال الحد من الفقر وتطوير الهياكل الأساسية والتعليم والصحة، وذلك من أجل تهيئة بيئة مؤاتية على المدى الطويل للتعاون بين بلدان الجنوب.

١٢١ - وقالت إن الصين تحث الدول المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى القيام بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ومساعدتها على تعزيز قدراتها في مجال التنمية. واعتبرت أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تدعم التعاون بين بلدان الجنوب وفقاً للاحتياجات الفعلية للبلدان النامية.

١٢٢ - واحتتمت كلمتها بالقول إن الصين، بوصفها أكبر البلدان النامية في العالم، تؤيد رؤية إنمائية تتسم بالابتكار والتنسيق ومراعاة البيئة والانفتاح وتقاسم الفوائد. وهي ملتزمة بانتشال فقراء الأرياف من براثن الفقر، وتبذل أقصى ما في وسعها لمساعدة البلدان النامية الأخرى في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. وأفادت بأن الصين زادت، في عام ٢٠١٨، مساهماتها المقدمة إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعنية. واستضافت أيضاً منتديات بشأن التعاون الإقليمي وذلك بالتعاون مع بلدان من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومع الدول العربية.

١٢٣ - السيد بوديل شهيتري (نيبال): قال إن الطموحات التي ترنو إليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتطلب أن تتجاوب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدرجة عالية مع الاحتياجات وأن تكون فعالة ومبسطة. وذكر أن قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ يوفر إرشادات سليمة في هذا الصدد، ورأى أن تفعيل النظام المنشط للمنسقين المقيمين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، من خلال تنفيذ خطة الأمين العام، سيكون موضع ترحيب. واعتبر أن تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والقيادة يشكل عاملاً حاسماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤.

١٢٤ - وذكر أن الوظيفة الأساسية للمنسقين المقيمين تتمثل في ضمان تنسيق جهود الأمم المتحدة، ولا سيما الجهود المبذولة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووثائق البرامج

١٣٤ - وعبرت عن تأييد فنزويلا لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وسلّطت الضوء على الدور الحاسم الذي يؤديه التركيز على المستويين دون الإقليمي والإقليمي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ورأت، في الوقت نفسه، ضرورة تعزيز المهام الحالية للجان الاقتصادية الإقليمية وضرورة تعزيز دورها لكي تكون منصات هامة للتعاون الحكومي الدولي وللتكامل الإقليمي. كما رأت ضرورة الإبقاء على المساعدة القيمة التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجالات بناء القدرات الوطنية، وإسداء المشورة بشأن السياسات المتكاملة، ودعم السياسات، والمساعدة التقنية.

١٣٥ - وأردفت قائلة إن التعاون بين بلدان الجنوب يكون متكاملًا واستراتيجيًا عندما يستند إلى علاقات ندية بين الدول. وقالت إن التعاون بين بلدان الجنوب، بوصفه مُكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا منه، يعزز التعاون الثنائي غير السياسي الذي يجتزم مختلف الأيديولوجيات وأشكال الحكم، ويؤدي إلى مشاريع أكثر فعالية وكفاءة وأهمية واستدامة إلى حد كبير.

١٣٦ - وشددت على ضرورة تعزيز نقل التكنولوجيا من أجل تعزيز الإنتاج الزراعي والصناعي في البلدان النامية. وأوضحت أن تشجيع الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعة التحويلية والقطاع الصناعي وقطاع تجهيز المواد الخام سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وتنوعه على المدى المتوسط.

١٣٧ - وأفادت بأن فنزويلا دخلت في تحالفٍ نفطي مع دول منطقة البحر دول الكاريبي ما ييسر حصول هذه الدول على المنتجات النفطية منذ أكثر من عقد من الزمان. وأوضحت أن جزءا من تكلفة النفط يُستخدم في تمويل مشاريع إنمائية طويلة الأجل. وذكرت أن بلدها يشارك أيضا في مؤتمرات القمم الثنائية الإقليمية من خلال جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٣٨ - السيد راحمانتو (إندونيسيا): قال إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات قد حدد المسار الذي يفضي إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين الدعم المقدم للبلدان لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها العالمية. وقال إن التمويل القصير الأجل والمخصّص والمتشّبت كان من بين الأسباب التاريخية للصعوبات التشغيلية. واعتبر أن من الضروري توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لنظام المنسقين المقيمين لضمان نجاح إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ورأى أن ذلك سوف يساعد

١٢٩ - وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين أدت دورا هاما في النهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب على الصعيد العالمي. ومع ذلك، وعلى الرغم من الإنجازات الهامة، لا تزال البلدان النامية تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية. وأوضح أن تبادل المعارف والخبرات والحلول المتصلة بالتنمية، بسبل منها تعزيز التعاون الثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب، سيكون أمرا حاسما في تمكين بلدان الجنوب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٣٠ - وأردف قائلاً إن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر عقده في بوينس آيرس في آذار/مارس ٢٠١٩، سيعمّق من إدماج التعاون بين بلدان الجنوب في خطط التنمية الوطنية، وسيعزز بناء قدرات الهيئات الحكومية على تلبية الاحتياجات ذات الصلة. وسيكون المؤتمر فرصة لإجراء مناقشة تتسم بالصراحة بشأن التدابير الملموسة الرامية إلى تحسين الإبلاغ والتقييم، بما في ذلك التقارير الطوعية، وفرصة لإنشاء منابر لتبادل المعارف تمكّن من توسيع نطاق الحصول على القدرات القائمة ومن التشجيع على إقامة شراكات جديدة. وأوضح أن المنتديات الإقليمية مهمة أيضا في تطوير القدرات والمنهجيات المؤسسية.

١٣١ - وشدد على ضرورة إجراء تقييم لتحديد الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تقدم الدعم على أفضل وجه لجهود التنمية في بلدان الجنوب. وذكر أن إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية التي أُجريت مؤخرا مثلت فرصة ممتازة لمواصلة المضي قدما، بسبل منها تجديد دور المكاتب القطرية في تنسيق الدعم وفي تفعيل آليات الرصد.

١٣٢ - واحتتم كلمته بالقول إن التعاون بين بلدان الجنوب يؤدي دورا هاما بوصفه عنصرا مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب. ورأى أن إعلاء شأن تلك المساهمة سوف يعزز أيضا التعاون الثلاثي وأنواع التعاون الأخرى. وأوضح أن القيمة المضافة للتعاون الثلاثي تتمثل، بالنسبة للأرجنتين، في توفير دعم قائم على الطلب ومتوائم مع الأولويات الوطنية.

١٣٣ - السيدة إنغلبيرشت شادتلر (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إنه ينبغي لعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن يكون محكوما بالامتثال لمتطلبات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وأضافت أنه يجب استخدام الموارد المتاحة ميدانيا للأنشطة التنفيذية بكفاءة وفعالية وشفافية، على أساس المبدأ القائل بأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية هي أنشطة عالمية وطوعية ومكيفة وفقا للاحتياجات الإنمائية الوطنية الخاصة.

على الحد من التداخل بين البرامج وعلى ضمان الإدارة الفعالة للموارد المحدودة.

١٣٩ - وأردف قائلاً إنه ينبغي لنظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن توفر، من خلال أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حلولاً مصممة خصيصاً لتحديات إنمائية محددة بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن المكاتب المتعددة الأقطار وكيانات الأمم المتحدة الإقليمية من أجل تحسين مساهمتها في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيدين القطري والإقليمي.

١٤٠ - ومضى يقول إن التعاون بين بلدان الجنوب، بوصفه مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، تتوفر له مقومات البقاء ويترك أثراً بصورة متزايدة، وقد مكّن من تبادل الحلول المحلية التي وضعتها البلدان النامية ومزاياها التنافسية في جميع بلدان الجنوب. ورأى أنه يشكل وسيلة بديلة للدعم المالي يمكن تطبيقها على مجموعة واسعة من البرامج الإنمائية، منها معالجة الترابط بين السلام والتنمية.

١٤١ - وأفاد بأن بلده قدم الدعم للآلاف من المشاركين في مئات البرامج في مجالات مثل الزراعة وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وصحة الأم والطفل والبنى التحتية وتمكين المرأة والحوكمة الرشيدة. وقال إن إندونيسيا تتطلع إلى المشاركة بنشاط في المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي سيُنظَّم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، حيث ستعرض برامجها في مجال التعاون بين بلدان الجنوب. وذكر أن إندونيسيا سوف تعقد أيضاً منتدى المدراء العاميين لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهي تتطلع إلى العمل البنّاء أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

مُرفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.